النفط تؤكد تجهيز ٢٥% من حاجة بغداد للنفط الأبيض

□ بغداد/ متابعة المدى

أكدت وزارة النفط تجهيزها ٢٥ ٪ من حاجة المواطنين في بغداد للنفط الأبيض خلال الثلاثة أيام الماضية، فيما أشارت إلى أن باخرة إيرانية محملة بـ٢٠ مليون لتر من النفط الأبيض ستصل يوم غدا الأربعاء إلى العراق.

وقال مدير هيئة توزيع المشتقات النفطية التابعة لوزارة النفط علي الموسوي في الـ"السومرية نيوز"، إن "الهيئة استطاعت أن تجهز ٢٥ ٪ من حاجة المواطنين في بغداد من النفط الأبيض خلال الثلاثة أيام الماضية"، مشيرا إلى أن "الهيئة استطاعت تجهيز ١٩ مليون و٣٠٠ ألف لتر ليوم السبت فقط وبواقع ١٣٠ ألف بطاقة".

وأضاف الموسوي أن "الهيئة عملت على تزويد السيارات الحوضية التي تبلغ حمولتها ١٠٠٠٠ لتر إلى جانب المحطات الوقود المنتشرة في بغداد بـ٥٠٠ الف لتر يوميا من النفط الأبيض من مخازن المشاهدة لتوزيعها على المواطنين"، مبينا أن "بغداد تحتاج إلى ٨٠ مليون لتر من النفط الأبيض للكابون الواحد الخاص بالبطاقة الوقودية البالغة عددها ٢٤ كابون ولمدة عام واحد".

وأكد الموسوي أن "الهيئة لديها خزين كاف لتزويد المواطنين من النفط الأبيض في مخازنها المنتشرة في المشاهدة والكوت والديوانية، إضافة إلى ما يتم انتاجه من مصفى الدورة"، لافتا إلى أن "الهيئة استطاعت السيطرة على الطلب من قبل المواطنين على النفط الأبيض خلال موجة البرد التي اجتاحت العراق خلال اليومين الماضيين".

إلى ذلك أشار الموسوي إلى أن "باخرة إيرانية ستصل غدا الأربعاء إلى الموانئ العراقية محملة بـ٢٠ مليون لتر من النفط الأبيض، كان العراق قد تعاقد عليها مسبقا مع إيران ليكون خزينا يضاف إلى المخزون من النفط الأبيض".

وشهد العراق خلال الثلاثة أيام الماضية موجة برد قادمة من مناطق سيبريا دفعت بالمواطنين إلى تشكيل طوابير طويلة للتزود بالنفط الأبيض الذي تعتمد عليه الأسر العراقية لاستخدامه للتدفئة.

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في ١٦ من أب من العام الماضي ٢٠١١ عن اكمال إنجاز البطاقة الوقودية، بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالبطاقة التموينية للأسر والأفراد المسجلين ضمن محافظة بغداد، والتي وزعت على المواطنين مجانا وبواقع ٥٠ لتر للكابون الواحد لكل أسرة.

ووزعت وزارة التجارة في السنوات الماضية البطاقة الوقودية على المواطنين، والتي تحتوي على كوبونات تحدد فيها حصة كل عائلة من مادتي النفط والغاز، اللتين تتولى وزارة النفط مسؤولية تحديد كمياتهما وبواقع ١٠٠ لتر من مادة النفط الأبيض واسطوانتين من الغاز شهريا لكل أسرة.

يذكر أن العراق يعاني أزمة كبيرة في توفر النفط الأبيض وخاصة في موسم الشتاء، وقد تفاقمت هذه الأزمة بعد عام ٢٠٠٣، نظرا لقدم المصافي الموجودة وتعرض أغلب الناقلات التي تنقل المشتقات النفطية إلى عمليات مسلحة.

الكهرباء تضع حجر الأساس لمحطة تحويلية في البصرة

شركات أجنبية ترغب في الاستثمار بالمحافظة

□ البصرة/ المدى

وضعت وزارة الكهرباء الحجر الأساس لمحطة حي المهندسين التحويلية في محافظة البصرة بسعة ٣٣،١١ كي. في، مؤكدة أن الكلفة الاجمالية للمشروع تبلغ أكثر من ثلاثة ملايين و ٥٠٠ الف دولار.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان ان رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني وضع حجر الأساس لمحطة حي المهندسين التحويلية بسعة ٣٣و١١ كي.في"، مبينا أن "كلفة المشروع الذي يأتي ضمن مشاريع تنمية الأقاليم لمحافظة البصرة بكلفة تبلغ ثلاثة ملايين و٧٠٠ ألف دولار".

وأضاف المدرس أن "المحطة التي تنفذها شركتا أريفا وشنايدر الفرنسيتان تحتوي على ١٤ مغذيا كما تحتوي على محولتين سعة ٢×٣١،٥ (أم. في.أي) وبفترة انجاز ١٨ شهرا، مشيرا إلى أن "المحطة هي واحدة من ضمن ١٥ محطة أحيلت الى شركة أريفا وشنايدر الفرنسيتين للتنفيذ.

وتابع المدرس أن "الهدف من انشاء المحطة هو حل الاختناقات الحاصلة في المنطقة واستقرار الفولتية اثناء التجهيز"، لافتا إلى أن "المحطة ستعمل أيضا على مساعدة المحطات الأخرى في تخفيف الأحمال عنها".

ووقعت الحكومة المحلية في محافظة البصرة في كانون الأول من عام ٢٠١٠، مع شركة شنايدر الفرنسية عقدا لإنشاء ثماني محطات لتوزيع الطاقة الكهربائية بكلفة ٢٩ مليون دولار.

الى ذلك بحث وفد مجموعة فراست الايرانية مع هيئة استثمار البصرة افاق التعاون المشترك وامكانية الاستثمار في مجالات مختلفة.

وبين ممثل المجموعة "رضا مظاهري" خلال زيارته مقر هيئة استثمار البصرة: ان المجموعة تضم ٧٨ شركة اجنبية ومحلية متخصصة في مجالات متنوعة ولديها اعمال مماثلة في مختلف بلدان العالم، ترغب بالاستثمار في قطاع الاسكان وبناء مجمعات سكنية متنوعة اضافة الى امكانية الاستثمار في قطاع الطاقة الكهربائية وبناء محطات كهرباء لسد حاجة البصرة والشبكة والوطنية من الطاقة الكهربائية.

وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران: ان المحافظة تمتلك فرصا مغرية لمختلف شركات العالم لاسيما الايرانية لما لها خبرة واسعة في القطاع السكن اضافة الى تشابه البيئتين والقرب الجغرافي كلها عوامل تحفز الشركات الايرانية بتوجيه بوصلة استثماراتهم الى البصرة.مؤكدا وجود فرص استثمارية في قطاع السكن لموظفي شركة الموانئ العراقية لبناء الاف الوحدات السكنية الى جانب بقية الدوائر الاخرى التي تمتلك اراضي تحت تفويض وزاراتها والتي يمكن استغلالها لمشاريع في ذات القطاع.

واضاف البدران ان الهيئة تسعى لإنشاء مدن جديدة خارج التصميم الاساس لمدينة البصرة تحتوي على جميع المرافق السياحية والخدمية اضافة الى انشاء ١٠٠ الف وحدة سكنية.

واشار الى ان المدينة تفتقر الى المناطق الحديثة الامر الذي دعا الى استحداث مدن اخرى على غرار المدن المتطورة في العالم مشيرا الى انها ستكون وفق التصاميم العالمية الحديثة.

وبين البدران للوفد طبيعة عمل الهيئة وما تتكفل به من تسهيلات لتسريع استيفاء متطلبات المشروع من موافقات دوائر الدولة القطاعية، اضافة الى منح المشروع اجازة الاستثمار التي تعتبر المظلة القانونية للمشروع فضلا عن مزاياها المتنوعة كالاعفاء الكمركي والضريبي للمواد المستوردة وتسريع اجراءات استحصال سمات الدخول للكوادر والعمالة المطلوبة.

كما قدم شرحا موجزا عن قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وانظمته الاخيرة وما يحتويه من عوامل جذب كثيرة للمستثمر الاجنبي كتمليك الارض له مجانا فيما يخص المشاريع السكنية، اضافة الى رسوم الايجارات الزهيدة لاراضي مشاريع القطاعات الاخرى.

وفي الختام اطلعت الهيئة وفد مجموعة الشركات الايرانية على الفرص الاستثمارية المطروحة وجديد خارطة المحافظة الاستثمارية من خلال زيارته لقسم النافذة الواحدة في مقر الهيئة.

جمهورية العراق/ وزارة الموارد المائية/ الموقع الالكتروني (www.iraq-mowr.org)

المركز الوطني لإدارة الموارد المائية/ القسم القانوني.

العنوان/ بغداد – الاعظمية – حي الربيع مجاور كلية القانون/ الجامعة المستنصرية.

هـ / ٤٤٢٢١٨٣ البريد الالكتروني للمركز (envsearch2011@yahoo.com و envsearch2011@mowr.jov.iq).

مكتب المفتش العام لوزارة الموارد المائية البريد الالكتروني (inspmwr@yahoo.com) هـ ٧٧٢٣٤٤٧

مركز الاعلام والعلاقات في وزارة الموارد المائية/ هـ ٧٧٢٨١٤٩.

((م/ إعلان مناقصة رقم (٦٠٢/ موارد مائية/ ٢٠١٢)

((مناقصة تأجير سيارات لنقل الموظفين من المركز الوطني لإدارة الموارد المائية وبالعكس))

يدعو المركز الوطني لإدارة الموارد المائية إحدى تشكيلات وزارة الموارد المائية جميع الشركات والمكاتب والمتعهدين من ذوي الاختصاص الاشتراك بالمناقصة اعلاه والتي يمكن الحصول على مستنداتها من القسم القانوني في المركز الوطني لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار عراقي غير قابل للرد الا في خالة الغاء المناقصة من قبل جهة التعاقد. مع مراعاة الشروط المدرجة ادناه وأخذها بنظر الاعتبار عند تقديم العطاء قطعا:

١- يرفض العطاء المقدم من الجهات الغير متخصصة بالأعمال المماثلة.

٢- يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة.

٣- تقديم تأمينات اولية بمقدار ١٪ من مبلغ العطاء المقدم كصك مصدق او خطاب ضمان ويكون الصك المصدق او خطاب الضمان غير مشروط صادر من مصرف عراقي معتمد ويكونان طي كتاب من المصرف نفسه وموقعين من المدير العام او المدير المفوض للمصرف او من ينوب عنهما قانونا ويكون نافذا لمدة أربعة أشهر من تاريخ غلق المناقصة على ان يذكر فيه جهة التعاقد اسم المناقصة ورقمها.

٤- تقديم وصل شراء مستندات المناقصة.

٥- كتاب نافذ من الهيئة العامة للضرائب يؤيد عدم وجود مانع من المشاركة في المناقصة معنون الى مركزنا حصرا.

٦- تقديم العطاءات داخل ظرفين مغلقين ومعنونين الى المركز الوطني لإدارة الموارد المائية/ القسم القانوني:-

الأول/ تدون عليه عبارة تجاري يشمل شروط المناقصة والأسعار وكل ما جاء فيه في اعلاه.

الثاني/ تدون عليه عبارة فني يحوي على الشروط والمواصفات الفنية وغيرها من متطلبات العطاء.

الى لجنة فتح العطاءات في القسم القانوني للمركز قبل الساعة الثانية عشر (١٢) ظهرا من يوم ٢٠١٢/٢/١٢ وهو موعد غلق المناقصة وفي حالة وجود نقص في أي منها يهمل العطاء.

وتفتح العطاءات في الساعة (١٢) الثانية عشر والنصف ظهرا من نفس اليوم في مقر المركز.

٧- ان المركز غير ملزم بقبول اوطأ العطاءات وان الأسعار المقدمة من المناقص غير قابلة للتفاوض بعد فتح العطاءات حيث تعتبر الأسعار نهائية. وتكون الأسعار المقدمة بالدينار العراقي حصرا.

٨- تقدم العطاءات للقسم القانوني في مقر المركز الوطني الكائن في بغداد - الاعظمية - حي الربيع مجاور كلية القانون - الجامعة المستنصرية.

٩- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

المدير العام